Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

10 Octobre 2011
10 أكتوبر 2011

الصباح
يومية مغربية شاملة

حرزني: تربيت على النضال من أجل الديمقراطية

وزراء وفنانون ورياضيون حضروا حفل تكريمه بالرباط

صحى زين الدين

حقق أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا، مساء الأربعاء الماضي، لأول مرة، حلمه في بلوغ الإجماع حول شخصه. انتفت الخلافات والانتقادات التي كانت توجه ضده كحقوقي وسياسي، لتترك المجال للمشاعر النبيلة والأحاسيس الجميلة.

قالوا فيه الشيء الكثير، فهو الرجل الصادق والمتواضع والصريح، والمناضل الحقوقي والمفكر اليساري الذي دفع الثمن غاليا في سبيل الدفاع عن أفكاره، لكنه ظل كما هو دائما، عصيا على الوقوع في إغراءات المدح. قال "نسبوا إلي خصالا كثيرة أستحق البعض منها، والبعض الآخر فيه مبالغة".

لم يتخل عن تواضعه وصراحته، حتى خلال الحفل الذي أقامه المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتكريمه مساء الأربعاء الماضي بالرباط. استقطب الحفل شخصيات وازنة من عالم السياسة والفن والرياضة، إلى جانب شخصيات حقوقية.

حضر الوزراء، يتقدمهم ادريس الضحاك، الأمين العام للحكومة، وجمال أغماني، الوزير المكلف بالتشغيل والتكوين المهني، ومحمد عامر، الوزير المكلف بالجالية المغربية في الخارج، ونزهة الصقلي، الوزيرة المكلفة بالتنمية الاجتماعية، ولطيفة أخرباش، كاتبة الدولة في الخارجية، إضافة إلى قياديين حزبيين أمثال عبد الواحد الراضي، وفتح الله ولعلو، والمحجوبي أحرضان، وقاسم الغزوي، وامحمد كرين، ورؤساء مؤسسات عمومية، في مقدمتهم شكيب بنموسى، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وعبد العالي بنعمور، رئيس مجلس المنافسة، إضافة إلى عمر السيد، وأحمد فرس، وعزيز بودربالة...

أجمعت شهادات معارف وأقرباء حرزني على الخصال الأساسية لهذا الرجل، ومنها الصدق والتواضع والتفاني في العمل. واستحضر ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أربعة أبعاد في شخصية سلفه، وهي الإنسان الشهم، والمناضل السياسي، والمفكر التقدمي والحقوقي الذي آمن بحقوق الإنسان في معناها الشمولي.

ولم تختلف كلمة المحجوب الهيبة، رفيق درب حرزني في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والذي عُين، في ما بعد، مندوبا وزاريا لحقوق الإنسان، إذ ركز

Revue de Presse
Droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

أحمد فرس حضر حفل تكريم حرزني

(عبدالمجيد بزيوات)

على القيم التي يتحلى بها حرزني، ومنها الطيبوبة والصدق. وقال إنه الإنسان المتشبث بالأرض وبحقوق الإنسان. أما أحمد فرس، نجم الكرة المغربية في السبعينات، فقد استحضر بعدا آخر ظل مجهولا في شخصية حرزني، وهي المؤهلات التي أبان عنها في كرة القدم، إذ أكد فرس أن المناضل الحقوقي كان يتوفر على كل المؤهلات التي تجعل منه نجما في كرة القدم. وقال فرس، "إن حرزني كان بإمكانه أن يكون أفضل مني".

أما حرزني، الذي شغل منصب رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلال الفترة ما بين ماي 2007 ومارس 2011 ، فقد استحضر خلفيات حياته النضالية، إذ ناضل والده ضد الاستعمار، وكان هم الصبي هو مواصلة النضال. قال " عشت مخضرما، فتحت عيني في نهاية فترة الحماية وبداية الاستقلال، وما زلت أسترجع يوميا، تقريبا، بعض الأحداث والوقائع التي عاينتها، وأنا صبي، خاصة مواجهة المناضلين ومنهم والدي ضد المستعمر.

كنا، آنذاك، في صفرو، ومنذئذ، نشأت بطموح كبير في المساهمة في الحركة النضالية، لقناعتي أننا كمغاربة نستحق أن نكون دولة مستقلة ونعيش في كنف الديمقراطية". وأضاف، وهو يشير إلى معركة المغاربة من أجل إرساء دعائم دولة الحق والقانون والديمقراطية، "لم نصل إلى منتهى طموحاتنا، لكننا قطعنا أشواطا لا بأس بها". وزاد قائلا" أعتز بالمرحلة التي قضيتها على رأس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأعتقد، بدون غرور أو تواضع مصطنع، أننا ساهمنا في هذه المؤسسة في الطي النهائي لصفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والانفتاح على الديمقراطية. لقد "تحقق الكثير ولا زلت أؤكد أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أنجز مهمته في تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة". وأشاد بالدستور الجديد، ودعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الانكباب على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ووضعها ضمن أولوياته.

جمال بورفيسي

Revue

الشروق

في وقت قال فيه إدريس اليزمي إنه باشر لقاءات مع ما يفوق 200 جمعية وأن أربع جمعيات فقط أبدت رغبتها في عدم اقتراح مرشحين لتمثيلية المجلس.

اتحاد كتاب المغرب يستنكر ما اعتبره إقصاء له من المجلس الوطني لحقوق الإنسان

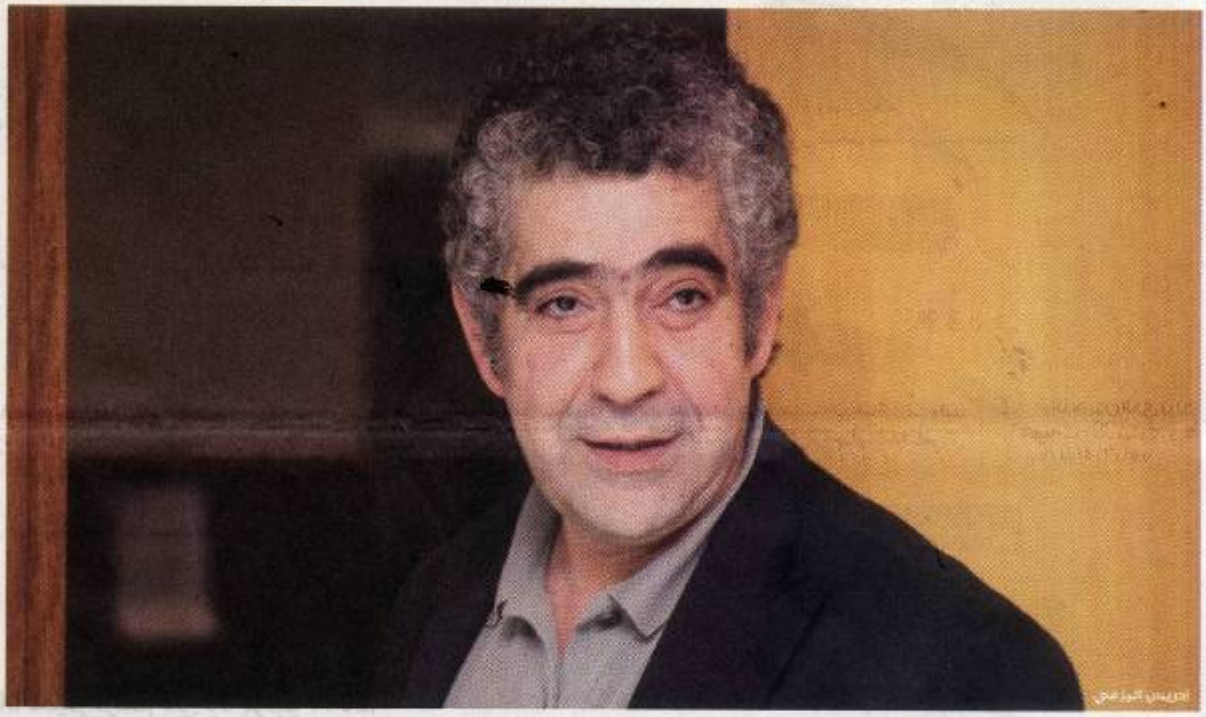

■ حسن لعوام

نظم الجمعة الماضي بالرباط اتحاد كتاب المغرب لقاء جمعه بعدد من هيئات المجتمع المدني لتدارس وتباحث الخطوات الممكنة للرد على ما اعتبره الاتحاد إقصاء له ولهذه الهيئات من تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وقال عبد الرحيم العلام رئيس اتحاد كتاب المغرب إنه من المنتظر أن يسفر هذا اللقاء، في ضوء القرارات المتخذة، عن تنظيم ندوة صحفية في وقت لاحق لإبلاغ الرأي العام بفحواها. واعتبر العلام في اتصال هاتفي مع «الشروق» أن استنكار الاتحاد لعملية الإقصاء استند على جملة من المعطيات، منها كما صرح بذلك، كون الاتحاد سبق أن تلقى قبل إعادة تشكيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعوة رسمية لاقتراح ثلاثة أسماء لتمثيل الاتحاد داخل المجلس، الأمر الذي أجاب عنه الاتحاد على الفور، يؤكد المتحدث. من جهة أخرى، ذكر رئيس اتحاد كتاب المغرب أن الاتحاد سبق أن كان ممثلا داخل المجلس في الدورتين الأخيرتين بكل من بنسالم حميش وعبد الحميد عقار، وهي تمثيلية وصفها العلام بالناجحة والمنتجة، مبرزا في الوقت ذاته أن مبادئ المجلس الوطني لحقوق الإنسان تنص على المكون الثقافي وارتباطه بما هو قانوني. وقال إن الهيئات المدنية التي تم إقصاؤها من تشكيلة المجلس بما فيها اتحاد كتاب المغرب وبيت الشعر والائتلاف المغربي للثقافة والفنون وغيرها من الهيئات والجمعيات تم تعويضها بأشخاص ذاتيين هم خبراء في الأصل. وكان اتحاد كتاب المغرب قد أصدر أخيرا بلاغا عبّر فيه عن استنكاره من عملية «الإقصاء» التي طالته بشأن تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث اعتبر الاتحاد بأن ذلك يعد «تراجعا عن روح ومنطوق الدستور الجديد في دمج الثقافة ضمن المنظومة

«إن الهيئات المدنية التي تم إقصاؤها من تشكيلة المجلس بما فيها اتحاد كتاب المغرب وبيت الشعر والائتلاف المغربي للثقافة والفنون وغيرها من الهيئات والجمعيات تم تعويضها بأشخاص ذاتيين».

الحقوقية الوطنية». وجاء في البلاغ أن المعطى هو «استهداف لاتحاد كتاب المغرب المصطف دائما إلى جانب قضايا الإنسان وحريته وحقوقه»، وذلك على الرغم من كون التنظيم الثقافي ذاته قد «استجاب لكامل النداءات السابقة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» كما سبق وأن «ساهم برصيده الرمزي وإشعاعه الوطني في إقامة التطبيع مع مرحلة الانتقال الديمقراطي ومصالحة الدولة والمجتمع». وكان إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد رد أول أمس، أثناء افتتاح الدورة الأولى للمجلس بالرباط، على احتجاجات الفاعلين الجمعويين بعد إقصائهم من التمثيلية في المجلس. وقال إنه باشر لقاءات مع ما يفوق 200 جمعية، موضحا أن أربع جمعيات فقط أبدت رغبتها في عدم اقتراح مرشحين. وتابع أنه «لم يكن بالإمكان إدماج جميع الطاقات». وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سبق وأن أعلن عن تشكيلته الجديدة المتكونة من 44 عضوا ينتمون إلى مختلف المجالات الأكاديمية والسياسية والحقوقية والمدنية والإعلامية والنقابية. واحتلت النساء في التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان نسبة 40 بالمائة. بالإضافة إلى شخصيات مشهود لها بالالتزام في مجال الحقوق المدنية والسياسية. وارتباطا بالسياق ذاته، شهدت، برأي المتتبعين، التشكيلة الجديدة للمجلس تجديدا واسعا، إذ يوجد فقط أربعة من الأعضاء الجدد كانوا ضمن التشكيلة السابقة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتضم برلمانيين، وأساتذة جامعيين، وأطرا جمعوية ونقابية، وشخصيات تزاول مهنا حرة (محامون وأطباء)، وصحافيين، وخبراء مقارنة في منظومة حقوق الإنسان لهيأة الأمم المتحدة، وممثلين وممثلات عن المنظمات غير الحكومية الدولية كما تم تعيين شخصيتين تمثلان الجالية المغربية المقيمة بالخارج.■

الشروق

الصبار يرد على الإسلاميين: مجلس حقوق الإنسان ليس مجلسا للديانات والكوطا المخصصة للمجتمع المدني لا تسمح باستيعاب كل الجمعيات

■ رشيد البلفيتي

انتقد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الإسلاميين الذين لم ترقهم التشكيلة الجديدة للمجلس ورأوا فيها إقصاء لهم. وقال الصبار في حوار مع «الشروق» سينشر يوم غد الثلاثاء، إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان «ليس مجلسا للأديان». وكان منتدى الكرامة لحقوق الإنسان المقرب من حزب العدالة والتنمية والذي يرأسه مصطفى الرميد القيادي بذات الحزب، قد انتقد أخيرا ما أسماه «إقصاء» للإسلاميين من التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وأوضح محمد الصبار بخصوص تمثيلية المجتمع المدني داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذا الجدل الذي رافق الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني يعكس الأهمية التي أضحى يشكلها المجلس، وكذا الطموح المشروع لعدد من الفاعلين في الحصول على عضوية هذه المؤسسة، أما بخصوص التهم التي وجهتها بعض الأطراف إلى المجلس بكونه أقصى الإسلاميين، قال الصبار إن المؤسسة التي يشغل منصب أمينها العام «ليست مجلسا للديانات وأن القانون المؤطر لها لا يسمح بتمثيلية حزبية أو نقابية»، بالإضافة إلى أن الكوطا المخصصة للمجتمع المدني تبقى غير قادرة على استيعاب الجميع.

أما على مستوى تركيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد أشار محمد الصبار إلى أن تغييرا وقع على مستوى المعايير المعتمدة للاختيار حتى تتجه تركيبة المجلس نحو المهنية مع مراعاة تمثيلية وازنة للمجتمع المدني دون إغفال تدخل البرلمان بغرفتيه من أجل اقتراح نواب يشغلون عضوية هذه المؤسسة التشريعية، مع اعتماد لجان جهوية تابعة للمجلس هدفها تتبع الواقع الحقوقي في إطار سياسة القرب التي ينهجها المجلس. وأكد محمد الصبار في حديثه، أن عددا من الجمعيات الجديدة ظهرت في العشرية الأخيرة تتميز بالعمل المتخصص والموجه إما لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة أو القضاء أو البيئة أو التنمية أو غيرها من المجالات الموضوعاتية التي جعلت المجلس يدمج هذه المبادرات داخل تركيبته الجديدة بدل جمعيات حقوقية اشتغلت في المجلس لأزيد من عشرين سنة حتى تتمكن المؤسسة من الاهتمام بجيل جديد من الحقوق.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان قضى، حسب محمد الصبار، قرابة الستة أشهر للوصول إلى تركيبة ثلاثية الأبعاد، البعد الأول اعتمد أشخاصا لديهم قدرة كبيرة على الجدل والتفكير وإثارة الأسئلة المهمة القادرة على تطوير أداء المجلس والبعد الثاني احترم كفاءة عدد من الأعضاء في التخطيط الاستراتيجي، بينما كان راعى البعد الثالث المهارات الميدانية والقدرة على تنزيل الأفكار المخطط لها. ومن جهة أخرى، تحدث محمد الصبار عن ملف السلفيين المعتقلين في قضايا الإرهاب، وقال إنهم ليسوا كلهم بالضرورة متورطين في أفعال مادية يجرمها القانون كالتحريض على الكراهية أو الإشادة بالإرهاب، بل فيهم من حوكم على أساس النوايا أو أفكار شاذة لا ترقى إلى المستوى الجرمي، وبالتالي فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سينظر في ملفات الذين لم يتورطوا في جرائم الدم. ■

Revue de Presse

التجديد

على خلفية إقصائها

العصبة المغربية تعلن مقاطعة أنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أعلنت العصبة المغربية لحقوق الإنسان مقاطعتها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعدم مشاركته في كل أنشطته ولقاءاته الدراسية والتشاورية الوطنية والجهوية والمحلية، دعية في بيان لها توصلت "التجديد" بنسخة منه، الحركة الحقوقية إلى فتح نقاش حول تحديد المعايير التي ستعتمد لعضوية كل المؤسسات المنصوص عليها في دستور 1 يوليوز.

وشددت العصبة على استمرارها في النضال من أجل دستور ديمقراطي منبثق من سلطة الشعب، وإرساء حقيقي لأسس دولة الحق والقانون، تحترم فيها إرادة المواطنين في اختيار من يمثلونهم، وتصان فيها كرامتهم، وتوسع فيها دائرة الحريات لتحقيق مجتمع العدالة الاجتماعية ،والتصدي لكل الانتهاكات التي تطال المواطنين، والسجناء، والصحفيين والنشطاء الحقوقيين والنقابيين، ووضع حد للإفلات من العقاب وعدم الجمع مابين السلطة والثروة، والربط ما بين المسؤولية والمحاسبة، دون الحاجة إلى العضوية في مؤسسات كانت تعتقد أن دسترتها سيرفع من قيمتها ويعزز دورها في تعزيز الحقوق والحريات-يضيف بيان العصبة-.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان قد أقصى مجموعة من الفعاليات الحقوقية ومن ذلك العصبة المغربية لحقوق الإنسان، ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil Nat

العصبة المغربية لحقوق الإنسان تقاطع مجلس اليزمي

السبت, 08 تشرين1/أكتوبر 2011 23:27
موقع لكم

أعلن المكتب المركزي للعصبة المغربية لحقوق الإنسان عن مقاطعته للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يرأسه إدريس اليزمي"، وعدم "مشاركته في كل أنشطته ولقاءاته الدراسية والتشاورية الوطنية والجهوية والمحلية".

ودعت العصبة في بيان لها توصل موقع "لكم" بنسخة منه الحركة الحقوقية إلى فتح نقاش حول تحديد المعايير التي ستعتمد لعضوية كل المؤسسات المنصوص عليها في دستور 1 يوليوز، وذلك على خلفية الإقصاء الذي طال العديد من الهيئات وحرمها من التمثيل داخل "المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

ومن الهيئات التي طالها قرار الإقصاء العصبة التي استغربت في بيانها إقصائها "دون أن يتم تبليغ مسؤوليها بمبررات هذا الإقصاء، وهو ما يناقض تصريح رئيس المجلس" الذي قال بأن "التشكيلة الحالية كانت نتيجة استشارات واسعة ولقاءات مباشرة مع أكثر من 200 جمعية "، وأضحت العصبة أن مجلس اليزمي "لم يعقد معها أي لقاء مباشر ولم الاستشارة معها ".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

القلم

في بيان العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان

الإعلان عن مقاطعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أصدر المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان بلاغا جاء فيه:

تابع المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان الإعلان عن التشكيلة الكاملة للمجلس الوطني لحقوق الانسان المحدث بموجب"الظهير رقم 19.11.1الصادر في فاتح مارس ،2011 وتدارس المكتب هذا المستجد خلال اجتماعه الأسبوعي العادي ليوم 6 أكتوبر.

إن المكتب المركزي للعصبة يخبر الرأي العام الوطني والفاعلين الحقوقيين أنه توصل برسالة من رئيس المجلس الوطني لتقديم اقتراح العصبة لمن يمثلها داخل المجلس ،واستجاب للطلب باقتراح وحيد لأنه يرفض أن يمنح الآخر حق اختيار من يمثل العصبة ،ووجه بذلك رسالة إلى كل من يعنيه الأمر بأن الجهة التي تقترح من يمثلها هي التي تملك سلطة اختيار العضو ،وبذلك حرص المكتب المركزي على دعم التجربة الجديدة للمجلس.

إن المكتب المركزي يستغرب لإقصاء العصبة التي تعتبر أول تنظيم حقوقي عربي وإفريقي وإسلامي تأسس في 11 ماي 1972 من عضوية المجلس الوطني في نسخته الحالية دون أن يتم تبليغ مسؤوليها بمبررات هذا الإقصاء ،وهو ما يناقض تصريح رئيس المجلس يوم الأربعاء 5 أكتوبر من أن» التشكيلة الحالية كانت نتيجة استشارات واسعة ولقاءات مباشرة مع أكثر من 200 جمعية ،«فالعصبة لم يعقد معها أي لقاء مباشر ولم الاستشارة معها.

إن المكتب المركزي الذي انتظر إلى حين اكتمال الصورة والإدلاء بتوضيح من طرف رئيس المجلس في الموضوع يسجل اليوم في اجتماعه العادي مايلي:

-استنكاره لهذا الإقصاء لأول تنظيم حقوقي وطني ميز المشهد الحقوقي خلال سنوات الجمر والرصاص في وقت كان فيه مجرد النطق بحقوق الإنسان يعرض للنفي والاختطاف والاعتقال ،ويعتبر أن هذا القرار يأتي على خلفية الموقف الذي اتخذه المجلس الوطني للعصبة ،والقاضي بمقاطعة اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور ،والذي أثار تخوفات تتعلق بعدم وضوح النوايا في إصلاحات جذرية وحقيقية تقطع مع الثقافة المخزنية البائدة التي تعمل على تأنيث الواجهات بمؤسسات جوفاء تفتقد للمصداقية وتقتصر فقط على تسويق خطاب أحادي للخارج.

-يعتبر أن التعيين الأخير الذي جاء بعد انتظار أزيد من سبعة أشهر هو استمرار لإقصاء كل الأصوات المختلفة مع الجهات التي تبدو بصماتها واضحة في اللائحة المعلنة ،التي أضحت تمثل جزءا من بنية مخزنية تحكمت في تعيين أعضاء الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ،والهيئة العليا للإعلام السمعي البصري والمجلس الأعلى للجالية واللجنة الاستشارية المكلفة بوضع الدستور وهيئة التحكيم المستقلة وهيئة الإنصاف والمصالحة حيث تم تغييب العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان من المساهمة في مسلسل معالجة الماضي الأليم للمغرب ،ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان الذي مازال يطرح العديد من علامات الاستفهام حوله بخصوص إنصاف الضحايا والمصالحة مع الماضي لعدم تكرار ما جرى.

يعلن المكتب المركزي عن مقاطعته للمجلس الوطني لحقوق الانسان ،وعدم مشاركته في كل أنشطته ولقاءاته الدراسية والتشاورية الوطنية والجهوية والمحلية، ويدعو الحركة الحقوقية إلى فتح نقاش حول تحديد المعايير التي ستعتمد لعضوية كل المؤسسات المنصوص عليها في دستور 1 يوليوز.

-يؤكد المكتب المركزي على استمرار العصبة في النضال من أجل دستور ديمقراطي منبثق من سلطة الشعب ،وإرساء حقيقي لأسس دولة الحق والقانون ،تحترم فيها إرادة المواطنين في اختيار من يمثلونهم ،وتصان فيها كرامتهم ،وتوسع فيها دائرة الحريات لتحقيق مجتمع العدالة الاجتماعية ،والتصدي لكل الانتهاكات التي تطال المواطنين ،والسجناء ،والصحفيين والنشطاء الحقوقيين والنقابيين ،ووضع حد للإفلات من العقاب وعدم الجمع ما بين السلطة والثروة ،والربط ما بين المسؤولية والمحاسبة ،دون الحاجة إلى العضوية في مؤسسات كنا نعتقد أن دسترتها سترفع من قيمتها وتعزز دورها في تعزيز الحقوق والحريات.

Revue de Presse Homme

فعاليات حقوقية بالريف تعبر عن استغرابها لغياب تمثلية للمنطقة بمجلس إدريس اليازمي

متابعة : دليل الريف

تفاجأ الرأي العام الحقوقي و السياسي بمنطقة الريف لغياب أية تمثيلية وطنية للمنطقة بمجلس إدريس اليازمي و محمد الصبار ، العصبة المغربية لحقوق الإنسان ، فعلى غرار العديد من الجمعيات الوطنية الفاعلة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ، مؤسسة إدريس بن زكري لحقوق الإنسان و الديمقراطية ، اتحاد كتاب المغرب ، منتدى المواطنة ، منتدى الكرامة...) تم إقصاء كل جمعيات الريف ذات التوجه المحلي أو الوطني ، كما تم إقصاء كل الفعاليات الحقوقية الوطنية المنحدرة من المنطقة و التي ترشحت ضمن أكثر من جمعية حقوقية تعتبر ضمن الجمعيات الهامة نظير المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ، ذلك أن اللائحة الوطنية لم تشمل ولو على اسم واحد من المنطقة .ويرجع البعض هدا الإقصاء المتعمد إلى حسابات حزبية لا تمت بصلة إلى الفعالية و الكفاءة في مجال حقوق الإنسان ، و إلى طبيعة العلاقة المتوترة التي جمعت رئيس المجلس بالفعاليات الحقوقية بالمنطقة منذ زمن الإنصاف و المصالحة التي كان إدريس اليازمي عضوا فيها ومكلفا بملفات منطقة الريف بمعية صلاح الوديع . و تضيف بعض المصادر أن توتر العلاقة بين محمد الصبار و مناضلي الريف في المنتدى المغربي للحقيقة و الإنصاف زمن رئاسته لهذه المنظمة خيمت بقوة إبان اختيار أعضاء المجلس .

ولعل من أبر المقصيين من لائحة اليازمي و محمد الصبار هي فعاليات الريف التي تشتغل ضمن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان و منتدى شمال المغرب و مركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية و السلم . هذا الأخير قدم اسمين من مؤسسيه ضمن ثلاث من منطقة الريف ، ولم يحظ أي منهما بقبول الجهات المعنية بالتعيين ، في اتصال برئيس المركز ، أجاب عبدالسلام بوطيب " الأمر أكبر من النظر إلى الموضوع من زاوية الانتماء الجغرافي ، رغم أن الانتماء إلى منطقة الريف هو أكثر من انتماء جغرافي ، وهدا يعرفه الجميع بالنظر إلى إلحاح الريفيين تحقيق حلم الوطن الذي يجب أن يتسع للجميع و يحمي كرامة الجميع ، كما أن الأمر أكبر بكثير من اختزال التمثيلية في بعض الأسماء أو بعض المؤسسات المدنية ،و ليس من الضروري أن يكون المركز ممثلا في المجلس ، و اذا كان من الضروري تسجيل ما أقلقنا في اختيارات المجلس فضروري جدا أن نسجل غياب تيمة البعد الحقوقي للذاكرة ضمن اختيارات المجلس الجديد ، وهي تيمة جديدة و مهمة بالنظر إلى ما يجري حاليا في منطقتنا و ضرورة تصفية الإرث الحقوقي و السياسي للمرحلة الاستعمارية مساهمة منا في بناء الديمقراطية في ضفتي المتوسط . يهمنا نحن في المركز طبيعة العمل الذي سيقوم به هذا المجلس و طبيعة تفاعله مع مكونات المجتمع المدني . سنجتمع في غضون الأسبوع المقبل و سنصدر بيانا في الموضوع ، لكنني متيقن أن البلاغ لن يخرج عن ضرورة التذكير بوجوب فتح نقاش حول تحديد المعايير التي اعتمدت و ستعتمد لعضوية كل المؤسسات المنصوص عليها في الدستور الجديد، وضرورة الكشف عن المعايير التي اعتمدت في اختيار فعاليات المجتمع المدني لعضوية المجلس الوطني . في توافق تام مع موقفنا من الدستور الجديد في جميع مراحل بناءه.

و في سؤال حول ما اذا كان المركز سيحذو حذو الجمعيات التي أعلنت مقاطعتها للمجلس ، رد رئيس المركز أن مؤسسته لا تشتغل لا بمنطق المقاطعة و لا بمنطق التبعية المطلق لأحد "نحن نشتغل بالبحث عن الشروط الدنيا للتفاعل ، ذلك أن الموضوع الذي نشتغل عليه موضوع جديد و ذو أبعاد حقوقية و سياسية خطيرة ، و تستوجب البحث عن التفهم و التفاعل الايجابي ، وبناء جسور التواصل مع مختلف الفرقاء، الموضوع الذي نشتغل عليه أكبر من أن نختزله في تواجد مبدعيه في المجلس أو لا ، سنعلن في الأيام القليلة القادمة عن برنامج السنوي للمركز ، ونأمل أن يتم التفاعل الايجابي معنا ، من المجلس و من الدولة ، لما فيه مصلحة مستقبل الديمقراطية و حقوق الإنسان في بلدنا "

أجاب مؤسس المركز ،" المركز (و في سؤال حول ما اذا كان المركز يتطلع إلى التمثيلية الجهوية (الحسيمة – الناضور ليس جمعية جهوية " ،شخصيا أمد اليد إلى كل من يصبو إلى بناء الوطن الذي يجب أن يتسع للجميع ، مع تمنياتي بالتوفيق للأخت سعاد و فريقها.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Libération

En dix-huit ans, aucune exécution capitale n'a été ordonnée au Maroc

L'interminable agonie de la peine de mort

A l'instar des autres pays, le Maroc célèbre aujourd'hui la 9ème Journée mondiale contre la peine de mort. L'occasion de permettre à tout un chacun de marquer un temps d'arrêt afin de dévoiler l'inhumanité et toute l'atrocité que revêt une telle pratique. Cette peine existe bel et bien dans notre arsenal juridique mais il y a parfois une volonté tacite de ne pas l'appliquer. Lors du procès d'Argana, la défense des parties civiles s'est prononcée contre l'application de la peine capitale à l'encontre des mis en cause et a plaidé la perpétuité. Ce qui cadre avec l'évolution du Maroc concernant cette épineuse question.

Ainsi entre 1956 et 1994, 198 personnes ont été condamnées à mort et fusillées avec une interruption de 11 ans entre janvier 1982 et août 1993, date de la dernière exécution.

Fin 2006, dans les couloirs de la mort, on comptait 129 condamnés. En 2011 on évalue à un peu moins de 140 condamnés à mort dans les prisons marocaines, notamment celle de Kénitra.

L'Instance équité et réconciliation a de son côté évalué à 528 le nombre de personnes exécutées légalement ou non durant les années de plomb. Pour leur part, les grâces Royales ont été l'occasion de commuer certaines condamnations à la peine capitale en prison à perpétuité. Ainsi le 18 novembre 2005, à l'occasion du 50ème anniversaire du retour d'exil de Feu S.M. Mohammed V, S.M. le Roi Mohammed VI a accordé sa grâce à 10.000 personnes, dont 5000 ont été relâchées, tandis que les autres ont vu leur sentence réduite. Parmi les réductions de peine, 25 condamnations à mort ont été commuées en prison à vie. Par ailleurs, en juillet 2009 et à l'occasion du 10ème anniversaire du règne de S.M le Roi Mohammed VI, une grâce Royale a bénéficié à 24.865 détenus au Maroc. Parmi les bénéficiaires de cette grâce, 32 condamnés à mort ont vu leur peine commuée en prison à perpétuité. Enfin, en avril 2011 et pour faire suite à un mémorandum du Conseil national des droits de l'Homme, S.M. le Roi a accordé sa grâce à 190 détenus. Parmi eux, cinq condamnés à mort ont vu leur peine commuée en emprisonnement. Ce qui relève d'une volonté indéniable de ne pas laisser appliquer cette sentence extrême. Pourtant, une panoplie de dispositions de l'arsenal pénal nous rappelle que le Maroc demeure malgré tout adepte de l'application de cette peine.

Ainsi, l'article 16 du Code pénal marocain prévoit la peine de mort par fusillade pour l'homicide aggravé, la torture, le vol à main armée, l'incendie criminel, la trahison, la désertion, et enfin l'attentat à la vie du Roi. Mais en tout, le nombre de crimes passibles de la peine de mort est tellement élevé que les juristes ne s'entendent pas sur leur nombre. Pour certains, il y aurait 361 cas recensés où la sentence peut aller jusqu'à la mort, alors que le chiffre s'élève à 866 ; voire à 1176 selon d'autres.

NEZHA MOUNIR

Suite page 3

Libération

L'interminable agonie de la peine de mort

Suite de la première page

Par ailleurs en mai 2003, suite aux attentats de Casablanca, le Maroc a adopté une loi anti-terroriste qui a augmenté le nombre de crimes passibles de la peine de mort. En décembre 2006, deux hommes ont ainsi été condamnés à mort pour des crimes liés au terrorisme. Alors qu'en août 2005, plus de 900 personnes étaient emprisonnées pour des crimes liés au terrorisme, dont 17 avaient été condamnées à mort. Le terrorisme semble donc aujourd'hui être l'un des obstacles à l'abolition de la peine de mort au Maroc. Mais au-delà de ces chiffres, on constate que les juges marocains prononcent la peine de mort avec une relative retenue.

Il est à rappeler que la dernière exécution remonte à 1993. Le commissaire Tabit, chef des renseignements généraux à Casablanca, était accusé d'avoir violé des centaines de jeunes filles. Depuis lors, le Maroc observe un moratoire. Quant à la société civile, elle s'est fortement engagée pour sa part dans le combat pour l'abolition de la peine capitale. Ainsi, le 10 octobre 2003, Journée mondiale contre la peine de mort, est née la Coalition marocaine contre la peine de mort, qui regroupe plusieurs associations phare de la société civile marocaine. Elle a permis que le débat sur la peine de mort soit mis sur la place publique et largement relayé par les médias.

Côté politique, des avancées marquantes ont été engagées. En août 2003, le ministre marocain de la Justice déclarait : « Je serais parmi ceux qui applaudiront quand la peine de mort sera abrogée au Maroc ». En 2005, le ministre a confirmé sa position, lorsqu'il a été interpellé par une députée sur la question. Il s'est alors prononcé pour une abolition par étapes, en avançant que la société marocaine n'était pas encore prête à franchir le pas. Plusieurs partis politiques se sont également déclarés favorables à l'abolition de la peine de mort notamment le Front des forces démocratiques, qui a présenté un projet de loi abolitionniste, et l'USFP qui s'est prononcé pour l'abolition le 10 novembre 2006.

Force est de constater que s'il y a une réelle volonté politique, le pas vers une abolition de ladite peine sera vite franchi. L'Histoire nous l'a bien montré dans d'autres domaines. Déjà la nouvelle Constitution instaure le droit à la vie mais ce n'est pas suffisant. Une réforme plus profonde nécessite la refonte de tous les textes répressifs, à savoir le code pénal, le code de la procédure pénale…mais le volet technique en lui-même n'est pas complexe. Nous rejoindrons ainsi le rang des pays qui ont rendu à leur justice un visage humain. Mais ne dit-on pas à juste titre que quand on veut on peut.

NEZHA MOUNIR

Revue de Presse du

هسبريس
HESPRESS
أول جريدة إلكترونية مغربية ... تجدد على مدار الساعة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومبادئ باريس

عبد العلي حامي الدين
2011-10-09 03:18

مبادئ باريس تشتمل على المعايير المرتبطة بالمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وقد تبلورت في أعقاب اجتماع دولي عقد بباريس سنة 1991 وتمت المصادقة على نتائجه بالإجماع سنة 1992 من لدن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمرفقة بقرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في دجنبر 1993 .

هذه المبادئ حددت الاختصاصات والمسؤوليات المنوطة بهذا النوع من المؤسسات وطرق تشكيلها التي تضمن لها الاستقلالية والتعددية والفعالية.

وقد حظيت آليات تشكيل هذه المؤسسات بنقاشات مستفيضة داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بدءا من الأساس القانوني لإخراج هذه المؤسسات والذي ينبغي أن يستند على الدستور بينما يتولى قانون تنظيمي أو قانون عادي تدقيق جميع الإجراءات المرتبطة بتركيبة المؤسسة واختصاصاتها وطرق التعيين فيها وجهة التعيين والشروط التي ينبغي توفرها في الأعضاء ومصادر التمويل، وقد شددت مبادئ باريس المعتمدة من قبل الأمم المتحدة على شرط التعددية الفكرية والسياسية لمكونات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

في الحالة المغربية، ورغم الإشارة في ديباجة القانون المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى المبادئ المنظمة للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، المعروفة بـ"مبادئ باريس"، فإن هذا القانون لم يحترم هذه المبادئ في العديد من المقتضيات الواردة فيه.

فمنذ البداية صدر القانون المحدث للمجلس بمقتض الفصل 19 من دستور 1996، وهو الفصل الذي أثار الكثير من النقاشات في التاريخ الدستوري المغربي لأن ممارسته أبانت عن خلل واضح يمس بمبدأ الفصل بين السلطات ويخول للملك القيام بوظيفة التشريع على حساب مؤسسة البرلمان.

ظهير فاتح مارس 2011 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان منح للملك سلطة تعيين جميع أعضاء المجلس : 8 منهم بصفة مباشرة و11 باقتراح من المنظمات غير الحكومية و8 باقتراح من رئيسي مجلسي البرلمان، وعضوان من قبل المؤسسات الدينية العليا وواحد من قبل الوداية الحسنية للقضاة، وهو ما يجعل سلطة التعيين تؤول في النهاية بشكل مطلق إلى الملك، وهو ما يمثل أكبر تعارض مع مبادئ باريس التي تعتبر بأن آليات التعيين في هذه المؤسسة ينبغي أن يكون وفقا لإجراءات تنطوي على جميع الضمانات اللازمة لكفالة التمثيل التعددي للقوى الاجتماعية (في المجتمع المدني) المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لاسيما بسلطات تسمح بإقامة تعاون فعال مع ممثلي المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والنقابات، والهيئات الاجتماعية والمهنية المعنية، والتيارات في الفكر الفلسفي والديني. والجامعات والخبراء المؤهلون والبرلمان و الإدارات الحكومية (وفي حالة حضور ممثلين لها، فإنهم لا يشتركون في المناقشات إلا بصفة استشارية).

وطبعا، طريقة التعيين المنصوص عليها في ظهير فاتح مارس 2011 لا تمنح الضمانات اللازمة لتحقيق أغراض التعددية والاستقلالية المطلوبة.

وقد انعكس هذا الخلل الأساسي على مجموعة من المقتضيات الأخرى التي تكبل تحرك المجلس وتجعله مرتهنا بإرادة من يملك سلطة التعيين، ومن أمثلة ذلك أن القانون الداخلي الذي يضعه الرئيس ويناقش من قبل المجلس لا يصبح ساري المفعول إلا بعد مصادقة الملك، كما أن الرئيس لا يملك أن يقترح على المجلس إحداث لجنة خاصة لبحث قضية معينة تدخل في مجال اختصاصه، إلا بعد استئذان الملك، كما أن جميع اجتماعات المجلس تنعقد إما بأمر من الملك أو بعد استئذانه، كما أن جدول أعمال دورات المجلس يتطلب مصادقة الملك، بالإضافة إلى أن نتائج أعمال المجلس ترفع في النهاية إلى الملك...

Revue de presse du Conseil National des droits de l'homme

إننا أمام حضور قوي للفصل 19 من الدستور السابق في ثنايا القانون المحدث لمؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو ما تجلت بصماته بشكل واضح في النسخة المعلنة لتركيبة أعضاء المجلس..

والجدير بالذكر أن توصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لا تحبذ أسلوب التعيين المباشر من طرف السلطة التنفيذية، وتعتبر بالمقابل أن أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكن تسميتهم من قبل رئيس الدولة بعدما يتم اختيارهم من طرف مؤسسات مستقلة عن السلطة التنفيذية، وبصفة خاصة من طرف منظمات المجتمع المدني بما يعكس التنوع والتعددية في التمثيلية مع الإقرار بصعوبة إرضاء جميع مكونات المجتمع المدني ، طبعا في الحالة المغربية كان هناك حضور لافت لبعض الحساسيات الفكرية والسياسية وإقصاء تام لحساسيات أخرى، وهو ما يضرب شرط التعددية الذي تنص عليه مبادئ باريس والتوصيات الأممية في هذا الباب.

وهناك دور ممكن لمؤسسة البرلمان التي تسهر وفق آليات معينة على اختيار أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إما من داخل المؤسسة البرلمانية عبر اعتماد معيار التناسبية والتمثيلية السياسية أو عبر فتح طلب ترشيحات أمام منظمات المجتمع المدني، واختيار من تتوفر فيهم معايير معينة من قبيل معيار الشرعية الشعبية والكفاءة والنضال الميداني في مجال حقوق الإنسان، أو عبر الصيغتين معا. وهناك أيضا دور للجهاز القضائي الذي بإمكانه ترشيح أعضاء من داخله، لكن في الحالة المغربية تم اعتماد الوداية الحسنية للقضاة التي تتمتع بتاريخ حافل من المواقف التي تطعن في استقلاليتها عن السلطة التنفيذية وكأنها المعبر الرسمي عن صوت القضاة وهو ما يتعارض مع مبادئ باريس بل ويتعارض أيضا مع دستور 2011 .

والخلاصة إن النسخة الحالية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان هي امتداد لدستور 1996 بكل دلالاته السلطوية، أما نسخة دستور 2011 فتتطلب مراجعة شاملة للقانون المحدث لهذه المؤسسة من طرف البرلمان القادم، وهو ما يبدو أفقا بعيد المنال بعدما ظهرت مؤشرات إفراغ الدستور الحالي من دلالاته الديموقراطية وشحنه بالتأويل السلطوي عبر ممارسات متخلفة تنتمي إلى ما قبل، قبل ، دستور1996.....

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme